نزجره بها وناد في البلد احضروا رجلا فلانة فكثر الناس وذلك في الملك لثقة هل عندك من جلية فقال ما أعرفني عندي بحق وقد شهد عليها القاضيان فخرج ذلك الرجل في اليوم الثالث فإذا هو بفتيان يلعبون وفيهم وابنها وهو لا يعرفه فقال لابنها ابعث الصبيان نغالبهم حتى أكون أنا الملك وأنت بأنك المرة الماضية وفلان وفلان القاضيين الشاهدين عليها ثم جمع ذيله وجعل يسعى فمن نصب فقال للصبيان خذوا بيد هذا القاضي الى مكان كذا وكذا فعلوا ثم دعا الآخر فقال له قل للخبز فان لم تفعل شللتك بأي شيء تشهد والوزير واقف ينظر ويسمع فقال أشهد أنها تابعت فقال متى فقال يوم كذا وكذا فقال ومع من فلان ومع فلان فقال في أي مكان فقال في مكان كذا وكذا فقال ردوه الى مكانه وهاتوا الآخر فردوه الى مكانه وجاؤا به وقالوا له بأي شيء تشهد فقال بعت فقال متى فقال يوم كذا وكذا فقال ومع من فقال مع فلان بن فلان فقال وابن فلان فقال بموضع كذا وكذا فخالف صاحبه فقال أشهد أنه كذب فقال أشهد عليها والله بالزور فحضروا قتلها فذهبت الثقة الى الملك بالخبر فجاء الخبر فبعث الى القاضيين ففرق بينهما وفعل بهما ما فعل وأتى بهما فاختلفا كما اختلفا القاضيان فنادى الملك في الناس ان احضروا قاتل فلان فلما حضر قتله

قتل القاضيين

وكان علي رضي الله عنه لا يحبس في الدين ويقول ان ظلم قال أبو داود في غير كتاب السنن حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان يعني ابن معاوية عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي قال علي حبس الرجل في السجن بعد معرفتنا عليه ظلم الحق قال ابن أبي شيبة حدثنا ابن نضيل عن محمد بن اسحاق عن أبي جعفر عن علي قال حبس الرجل في السجن بعد أن يعلم ما عليه ظلم الحق وقال أبو حاتم الرازي حدثنا يزيد حدثنا محمد بن اسحاق عن أبي جعفر أن عليا كان يقول حبس الرجل في السجن بعد أن يعلم ما عليه ظلم الحق وقال أبو نعيم حدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال سمعت عبد الملك يقول أن عليا كان اذا جاءه الرجل يغريه عليه كذا يقول اقضه فيقول ما عندي شيء فيقول اقضه فيقول انه كاذب وانه عيبة مال فيقول لعله يقضي لك عليه قال انه عيبة يقول استخلفه بالله ما عيبة شيئا قال لا ارضى بيمينه قال اما فرق ان

تحبسه

تحبسه قال لا أمنك على ظلمه ولا احبسه قال اذا الزمه قال ان لزمته كنت ظالما وانما حابل بيتك وبينه تلف وهذا الحكم عليه جمهور الأمة فيما اذا كان دينه عن غير عوض مال كالاتلاف والضمان والمهر ونحوه وان الغريم لو لزم غيمه ولا يحل حبسه بمجرد قول الغريم انه ملي وانه غيبة ماله فاذا ولكيف يقبل قول غريمه وكما أصل هناك يستصحبه ولا عوض عن هذا الذي ذكره اصحاب الشافعي ومالك واحمد وأما اصحاب ابي حنيفة فانهم قسموا الدين الى ثلاثة أقسام فسووا بين عوض مال كالقرض وثمن المبيع ونحوهما وقسم لزمه بالتزامه كالكفالة والمهر وعوض الخلع ونحوه وقسم لزمه بغير التزامه والجبر في مقابلة عوض كبدل المتلف وارش الجناية ونفقة الاقارب والزوجات واعتاق العبد المشترك ونحوه ففي القسمين الأولين يسأل المدعى عن اعساره بغريمه فان أقر بأعساره لم يحبس له وان انكر اعساره وسأل حبسه حبس لأن الأصل بقاء عوض الدين عنده والتزامه لا خر بإعساره يزول على أن قد يتهمه على الوفاء وهل يسمع بينته بالاعسار وقبل الحبس او بعده على قولين عندهم واذا قيل لا تسمع بينته الا بعد الحبس فقال بعضهم تكون مدة الحبس شهرا وقيل اثنان وقيل ثلاثة وقيل اربعة وقيل سنة والصحيح انه لا حد له وانه مفوض الى رأي الحاكم والذي يدل عليه الكتاب والسنة وقواعد الشرع انه لا يحبس في شيء من ذلك الآن يظهر بقرينة انه قد وجد ما طلب سواء كان دينه عن عوض او عن غير عوض وسواء لزمه باختياره او بغير اختياره فان الحبس عقوبة والعقوبة انما شرع بعد تحقق سببها وهو من حين الحد وقد لا يجوز ابقاءها بالشبهة بل يبحث الحاكم ويسأل حال الخصم ويسأل عنه فان تبين له ظلمه ومطله ضربه الى ان يوفي او يحبسه وان تبين له افتقاره والاعسار لم يجز له ان يحبسه ولو انكر غريمه اعساره فان عقوبة المعذور شرعا ظلم وان كم يتبين له من حاله شيء آخر حتى تبين له حاله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لغريم المفلس الذي لم يكن له ما يوفي دينه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وهذا صريح في انه ليس لهم اذا اخذوا ما وجدوه الا ذلك وليس لهم حبسه ولا ملازمته ولا ريب ان الحبس من جنس

للقسم مع

بع